

إدارة الميزانية = الأستاذ بوهيدل

اللقب:

الإسم:

الفوج:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة-1-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الرقابة العادية في مقياس سياسات ونظم المالية العمومية

السنة الأولى ماستر تخصص إدارة الميزانية

السؤال الأول: (04 نقاط)

يعتبر "ميلتون فريدمان" أن التدخل الحكومي عامل معرقل للتنطور والنمو الاقتصادي، وضح الأسباب التي اعتمد عليها "فريدمان" في بناء هذا التصور باختصار:

يعتقد "ميلتون فريدمان" أن التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية عبر زيادة النفقات العامة يؤدي إلى التضخم المالي مما يزيد من حجم المعروض النقدي، وهذا ما يدفع بأسعار الفائدة إلى الارتفاع، وهو ما يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص، الذي يعتبر أهم رافد للتنطور والنمو الاقتصادي.

السؤال الثاني: (08 نقاط)

يعتبر إطفاء الدين العام كأحد أدوات السياسة المالية، وضح كيفية استخدام هذه الأداة في معالجة مشكلتي التضخم والانكماش:

يعتبر إطفاء الدين العام أحد أدوات السياسة المالية، من خلال مساهمته في زيادة أو تقليص حجم المعروض النقدي وفقاً للحالات التالية:

- في حالة التضخم تلجأ الدولة إلى إصدار الدين العام بغرض تقليل المعروض النقدي، ولتحسب سداد الديون السابقة بمنح امتيازات جديدة لحاملي سندات الخزينة.
- على العكس من ذلك، وفي حالة الانكماش، يتعين على الدولة تسريع وتيرة إطفاء الدين العام (شراء السندات) من أجل إغراق السوق بالسيولة النقدية.

السؤال الثالث: (08 نقاط)

يعتبر الدين العام أحد مصادر الإيرادات العامة، تلجأ إليه الدولة لسد العجز في تمويل نفقاتها العامة، غير أن الكثير من الدول الغنية ورغم امتلاكها لفوائض مالية فإنها تستخدم هذه الوسيلة لتمويل الخزينة العمومية لجملة من الأسباب، إشرح هذه الأسباب مع تدعيم الإجابة بأمثلة واقعية :

يعتبر الدين العام أحد مصادر الإيرادات العامة تلجأ الدولة إليه لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز باقي مصادر الإيرادات عن القيام بذلك، فتلجأ الدولة إما إلى الاقتراض الداخلي من المؤسسات المالية والبنكية المحلية، أو إلى الاقتراض الخارجي من الدول والهيئات المالية البنكية الدولية، حيث لا تكاد توجد دولة في العالم يبلغ حجم الدين العام لها صفراً مهما بلغ حجم ثرائها وفوائضها المالية، وذلك لجملة من الأسباب، أهمها توفير الخيارات المتعددة للمؤسسات المالية وصناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة لتنويع أصولها الاستثمارية. فبدلاً من أن تستثمر هذه المؤسسات والصناديق أموالها في أصول ذات مخاطر عالية كالأسهم في البورصة المحلية أو الدولية، أو في الأصول منخفضة السيولة كالعقار، يمكن لها الاستثمار في السندات الحكومية لتنويع الأصول مما يسهم في تخفيض مخاطر المحافظ الاستثمارية وتعظيم أصولها، كما يمثل وجود دين عام مصدر في شكل سندات حكومية، مرجعية أساسية في تسعير الفائدة الخيارات الأخرى، حيث تزيد الفائدة بزيادة درجة المخاطرة. فعلى سبيل المثال، إذا كان سعر الفائدة على سندات الحكومة قصيرة الأجل 3% سنوياً، فإن العائد على الاستخدامات الأخرى يجب أن يدور حول هذا المعدل ارتفاعاً أو انخفاضاً تبعاً لدرجة المخاطرة، وطول فترة الاستحقاق، ومن أمثلة الدول الغنية التي تستخدم الدين العام كمصدر لتمويل نفقاتها العامة، الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ حجم دينها العام 98% من ناتجها الداخلي الخام، وأوروبا 87% كمتوسط لمجموع دولها إضافة إلى دول الخليج بـ 16% والصين بـ 10%.